المصدر: اخبار سويسرا
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

غولدستون: "عدم محاسبة مرتكبي جرائم الحرب في الشرق الاوسط يعطل السلام"

ريتشارد غولدستون أثناء تقديم تقريره امام مجلس حقوق الإنسان يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩ في جنيف والى جانبه المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي (Keystone)

لدى تقديمه يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر لتقريره أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، أوضح القاضي ريتشارد غولدستون أن لجنة تقصي الحقائق حول الحرب الإسرائيلية ضد غزة، استخلصت أن "الإفلات من العقاب في المنطقة بلغ الذروة" وطالب بإحالة الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي أو إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حال تعذر القيام بتحقيق مستقل ونزيه من قِبل الأطراف المعنية أي إسرائيل وحركة حماس.

بعد أن استعرض رئيس لجنة تقصي الحقائق في الحرب التي خاضتها إسرائيل على قطاع غزة في موفى عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، قبل أيام أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك فحوى تقريره، أعاد أمام مجلس حقوق الإنسان طوال نهار الثلاثاء ٢٩ سبتمبر، استعراض أهم ما جاء فيه والرد على الأسئلة التي طرحها ممثلو الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

كما تطرق غولدستون مجددا للإنتقادات والضغوط والهجمات الشخصية التي تعرض لها بعض أعضاء اللجنة معتبرا أن "ما يجب رفضه بالدرجة الأولى هو اعتبار أن هذا التقرير وراءه دوافع سياسية"، وشدد على أن الدوافع التي جعلت أعضاء اللجنة يقبلون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المهمة "هو إيمانهم القوي بسلطة القانون والقانون الإنساني الدولي، وبضرورة حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة". وانتهى الى التأكيد على أنه "لا بلد ولا مجموعة يمكن أن تكون فوق القانون".

جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية!

التقرير استعرض لأول مرة في تاريخ لجان تقصي الحقائق المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، الإنتهاكات المرتكبة من قبل كافة الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية. وتوصل الى خاتمة مفادها أن "جرائم حرب ارتكبت من قبل الطرفين، ولربما قد ترقى الى مستوى جرائم ضد الإنسانية".

ولكن التقرير شدد على أن "العملية العسكرية الإسرائيلية وُجهت ضد شعب غزة ككل، وذلك تعزيزا لسياسة شاملة ومستمرة تهدف لمعاقبة سكان غزة، وفي نطاق سياسة متعمدة من القوة الغير متناسبة والتي تستهدف السكان المدنيين".

وأعاد رئيس لجنة تقصي الحقائق أمام مجلس حقوق الإنسان التأكيد على ما جاء في التقرير من استنتاج لاستهداف إسرائيلي للمدنيين، رغم توفر إمكانيات التمييز بين المدنيين والعسكريين، عندما أشار إلى ما جاء في الفقرة الحادية عشرة من التقرير حول قيام القوات الإسرائيلية بـ "هجمات مباشرة ضد المدنيين... لم يكن وراءها ما يمكن تبريره كأهداف عسكرية يسعى إليها الهجوم"، مثل "إطلاق النار على مدنيين بينما كانوا يحاولون مغادرة منازلهم... رافعين رايات بيضاء وفي بعض الحالات في أعقاب أمر من القوات الإسرائيلية بأن يفعلوا ذلك".

ومن هذه الإنتهاكات أيضا، استهداف مسجد أثناء تأدية الصلاة، مما تسبب في مقتل ١٥ من المصلين أو استهداف مستشفى القدس ومستودع سيارات إسعاف متاخم له. وقد أثار رئيس لجنة تقصي الحقائق أمام المجلس أيضا "موضوع استهداف المطاحن".

لكن التقرير أعتبر أيضا أن "الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون التي قامت بها المجموعات المسلحة الفلسطينية، سببت الرعب في المجتمعات المحلية المتضررة في جنوب إسرائيل، فضلا عن خسائر في الأرواح والإصابات الجسدية والنفسية". وبما أن هذه القذائف تطلق على مناطق مدنية ولا يمكنها التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، خلص التقرير الى أنها "تشكل جرائم حرب وقد تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية".

www.ethraadl.com

ترحيب بالتقرير وتوجّس من التوصيات

الجديد أيضا في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول حرب غزة، أنها لم تتوقف عند رصد الانتهاكات وتدوينها، بل حددت في توصياتها الخطوات التي يجب اتخاذها، إما من قبل الأطراف المعنية أو من قبل المجموعة الدولية ومؤسساتها المختصة، لوضع حد لحالة الإفلات من العقاب في المنطقة التي قال عنها القاضي ريتشارد غولدستون أنها "بلغت قمة التأزم".

في هذا السياق، اقترحت اللجنة في غياب قيام الأطراف بتحقيق نزيه وذي مصداقية، تولي مجلس الأمن مطالبة إسرائيل والجانب الفلسطيني بتقديم تقرير في غضون ستة أشهر حول التحقيقات والملاحقات القضائية التي ينبغي إجراؤها في الانتهاكات التي حددها تقرير لجنة تقصي الحقائق، كما أوصى التقرير بقيام مجلس الأمن بتعيين هيئة من الخبراء المستقلين ترفع له تقريرا عن التقدم المحرز في هذه التحقيقات.

ولم تكتف توصيات التقرير بذلك، بل ذهبت الى حد تفصيل الإجراءات التي يجب اتخاذها في حال توصل الخبراء بعد ستة اشهر إلى خلاصة مفادها أن "النوايا ليست حسنة" وأن "التحقيقات ليست مستقلة"، وتنص على قيام المجلس بإحالة موضوع غزة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

والدافع الى هذه التوصيات المحددة، حسب ما يستنتج من تصريحات رئيس لجنة تقصي الحقائق هو أن "ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة قد طال أمدها وأن الافتقار الى المحاسبة بخصوص ارتكاب جرائم حرب واحتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قد بلغ الذروة"، كما قال القاضي ريتشارد غولدستون.

هذه الإجراءات العملية المقترحة قُوبلت بترحيب المجموعات الجغرافية العربية والإسلامية والإفريقية ومجموعة دول عدم الانحياز في تصريحاتها الجماعية أو الفردية وفيما وصف الممثل الفلسطيني في المجلس التقرير بـ "الموضوعي"، اعتبره المندوب الإسرائيلي "تقريرا مخزيا"، في حين تعاملت معه بعض الدول الغربية والعظمى بالتحفظ العلني أو المبطن.

فالولايات المتحدة الأمريكية، التي تشارك لأول مرة كعضو في مجلس حقوق الإنسان في هذه الدورة، عبرت على لسان نائب وزيرة الخارجية لشؤون الديمقراطية والعمل وحقوق الإنسان، عن "الإختلاف حول عدد من بنود ما جاء في التقرير وتوصياته".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفيما عبر المندوب الأمريكي عن "أخذ الإتهامات الواردة في التقرير مأخذ الجد"، فإنه رأى من ناحية أخرى أن "لدى إسرائيل القدرة على القيام بتحقق قوي وأنها حققت في ٢٣ حالة انتهاك"، كما طالب المجلس بالضغط على السلطة الفلسطينية لإجراء تحقيقها "نظرا لكون حماس ليست لديها الإرادة للقيام بالتحقيق"، على حد تعبيره.

أما الاتحاد الأوروبي فاكتفى في تدخله (الذي قام به المندوب السويدي) بطرح تساؤلات على رئيس لجنة تقصي الحقائق حول كيفية اعتزام متابعة تطبيق توصيات التقرير. وكان ممثل الاتحاد الروسي أكثر وضوحا في التعبير عن التخوف من إمكانية الذهاب الى "اتخاذ إجراءات تخرج الموضوع من بين أيدي مجلس حقوق الإنسان"، مطالبا بـ "التروي".

ويرى مراقبون أن التحفظ الذي أبدته هذه الدول، راجع إلى مخاوف البعض من أن يحدث تقرير غولدستون سابقة تدفع أطرافا أخرى في صراعات مشابهة إلى المسارعة بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي أو إلى المحكمة الجنائية الدولية في القضايا المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان.

من جهته، حذر المندوب الفلسطيني من مغبة التهرب من اعتماد التقرير منوها إلى أن "الشعب الفلسطيني سوف لن يُسامح المجموعة الدولية لترك مرتكبي الجرائم بدون عقاب".

محمد شريف - swissinfo.ch - جنيف

معرض الصور

الحرب على غزة

الموت والدمار يُلقيان بظلال قاتمة على القطاع المحتلّ

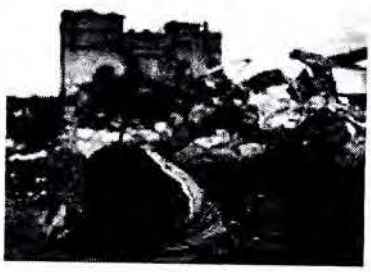

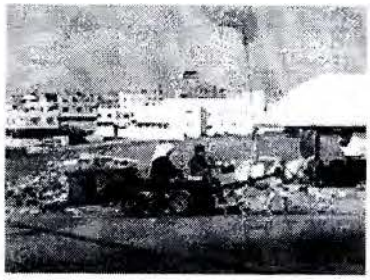

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

واشنطن تحث إسرائيل على التحقيق في جرائم حرب غزة لتعزيز سلام الشرق الأوسط

غولدستون: الإفلات من العقاب في مثل هذه الجرائم بلغ درجة حساسة

في الوقت الذي طالبت فيه الولايات المتحدة حليفتها الوثيقة إسرائيل أمس بإجراء تحقيقات تتسم بالمصداقية في مزاعم ارتكاب قواتها لجرائم حرب في غزة، قائلة إن من شأن ذلك أن يساعد عملية سلام الشرق الأوسط، وفق ما ذكرته وكالة «رويترز»، اعتبر رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة التي حققت في التجاوزات التي حصلت خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، أن إحالة هذا التقرير إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في «جرائم حرب» و«جرائم محتملة ضد الإنسانية»، ستساهم في وضع حد لـ«ثقافة الإفلات من العقاب» في المنطقة.

وقال القاضي ريتشارد غولدستون إن «ثقافة الإفلات من العقاب تسود المنطقة منذ وقت طويل جدا». وأضاف القاضي الجنوب أفريقي أن «الإفلات من العقاب في (ارتكاب) جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية بلغ درجة حساسة»، مؤكدا أن «الغياب الراهن للعدالة يقضي على أي أمل في عملية السلام ويعزز مناخا يسهل العنف».

وتابع غولدستون خلال تقديم تقرير لجنته أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه إذا لم تجر الحكومة الإسرائيلية و«السلطات في غزة بحلول ستة أشهر تحقيقا صادقا ينسجم مع المعايير الدولية (حول الوقائع المزعومة)، فعلى المجلس أن يحيل التقرير على مدعي المحكمة الجنائية الدولية».

ومن جهته قال مايكل بوسنر، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، إن قادة حماس تقع على عاتقهم أيضا مسؤولية التحقيق في الجرائم وإنهاء ما وصفه بـ«استهداف المدنيين، واستخدام المدنيين الفلسطينيين دروعا بشرية في القطاع».

وناقش مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس تقريرا حديثا لريتشارد غولدستون، وهو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قاض جنوب أفريقي ومدّع سابق لجرائم الحرب بالأمم المتحدة. وخلصت لجنته إلى أن الجيش الإسرائيلي والنشطاء الفلسطينيين ارتكبوا جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية، في أثناء الحرب التي دارت بينهما خلال شهري ديسمبر (كانون الأول) ويناير (كانون الثاني) الماضيين. ولم تتعاون إسرائيل مع تحقيق الأمم المتحدة ورفضت التقرير ووصفته بالمتحيز.

وقال بوسنر في خطاب بمنتدى جنيف: «نحث إسرائيل على استخدام المراجعة (القضائية) المحلية المناسبة، وآليات المحاسبة الجادة للتحقيق والمتابعة بشأن مزاعم ذات مصداقية». وأضاف: «وإذا أجريت بشكل صحيح ومنصف فإن هذه المراجعات يمكن أن تكون إجراءات مهمة لبناء الثقة، من شأنها أن تدعم الهدف الأساسي الأكبر وهو البحث المشترك عن العدالة والسلام الدائم». وانضمت الولايات المتحدة إلى المجلس الذي أنشئ قبل ثلاث سنوات مطلع هذا العام. وأكد بوسنر مجددا على رأي واشنطن بأن المجلس أولى «اهتماما غير متناسب بشكل كبير لما قامت به إسرائيل»، لكنه قال إن الوفد الأميركي مستعد للدخول في نقاش متوازن.

وقال غولدستون، في وقت سابق أمس، إن عدم المحاسبة عن جرائم الحرب في الشرق الأوسط وصل إلى «حد الأزمة»، ويقوض أي أمل في إقرار السلام في المنطقة. وأبلغ غولدستون المجلس أن «ثقافة الحصانة في المنطقة استمرت أطول مما يجب»، وأضاف: «عدم المساءلة عن جرائم الحرب وجرائم حرب محتملة ضد الإنسانية وصل إلى حد الأزمة. غياب العدالة المستمر يقوض أي أمل في عملية سلام ناجحة، ويرسخ المناخ الذي يشجع أعمال العنف».

وأعلنت إسرائيل أن القصد من هجومها على قطاع غزة كان منع الفلسطينيين من شن هجمات صاروخية على بلداتها الجنوبية. وقالت جماعة «بتسيلم» الإسرائيلية المدافعة عن حقوق الإنسان إن

www.ethraadl.com

٧٧٣ شخصا من بين ١٣٨٧ فلسطينيا قتلوا في الحرب كانوا مدنيين. بينما قالت إسرائيل إنها قتلت ٧٠٩ نشطاء و٢٩٥ مدنيا. كما قتل في الحرب ١٣ إسرائيليا هم ١٠ جنود وثلاثة مدنيين.

وحث غولدستون مجلس حقوق الإنسان الذي يضم ٤٧ دولة على إحالة المزاعم إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، إذا تقاعست إسرائيل أو السلطات الفلسطينية عن التحقيق ومحاكمة المشتبه بارتكابهم مثل هذه الجرائم خلال ستة أشهر. وقال إن «توصيتنا الرئيسية اليوم هي وجوب أن تقوم إسرائيل والسلطات في غزة بتحقيقات تتسم بحسن النية والشفافية. المحاكم الدولية هي الملاذ الأخير لا الأول».

ورفض سفير إسرائيل، لشنو يعار، التقرير ووصفه بأنه «مخز» و«متحيز»، وقال إنه «بني على وقائع اختيرت بعناية.. لأغراض سياسية»، وقال إن إسرائيل فتحت أكثر من ١٠٠ تحقيق يتعلق، أحدها بالأضرار التي لحقت بمراكز الأمم المتحدة والمنشآت الطبية في غزة، وإن ٢٣ منها تمخضت عن إجراءات جنائية. وقال إن إسرائيل «واجهت عدوا ينشر عن عمد قواته في المناطق المكتظة بالسكان، ويخزن متفجراته في المنازل الخاصة، ويطلق الصواريخ من أفنية المدارس المزدحمة والمساجد».

وحث إبراهيم خريشة، سفير الوفد الفلسطيني، المجلس على تبني التقرير الذي وصفه بـ«الموضوعي»، وقال إن الشعب الفلسطيني لن يسامح المجتمع الدولي إذا تركت الجرائم التي ارتكبت بحقه دون عقاب.

www.ethraadl.com